الملتقى العلمي الدولي حول

" الجزائر أمام الأمن الغذائي، واقع و أفاق "

« L'Algérie Face a la Sécurité Alimentaire, Réalité & Perspectifs »

"، يومي 17 و 18 ماي 2017

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير لجامعة بومرداس

د .بوعريوة الربيع، استاذ محاضر "ب".....جامعة بومرداس.

اشكالية سياسة الدولة في التوفيق بين تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر.

Résumé:

La sécurité alimentaire est devenue une obsession dans de nombreux pays arabes, du fait qu'un grand nombre d'entre eux ces caractérises par la domination d'un sol désertiques et montagneux et la rareté d'eau. Ce qui a générait des faibles récoltes agricoles et l'augmentation de leurs coûts de productions.

Tous ces facteurs ont poussés les pays arabes à cherches des technologies et méthodes aptes à compenser la faiblesse de la production agricole et réalisé la sécurité alimentaire, mais cela peut-être au détriment du développement durable, car l'utilisation excessive des engrais et des techniques de modification génétique, sans prendre compte de l'équilibre écologique et biologique, peut donner des résultats satisfaisantes en matière de récolte agricole et réalise la sécurité alimentaire au détriment du développement durable des zones agricoles et menaces le sores des terres agricole et présentes des risque sur la santé des individus et des agriculteurs.

Pour cela, l'Algérie doit donner l'importance à cette problématique dans la détermination de ces futures politiques agricole et imposer des conditions protectionnistes dans ses plans de développement agricole, par la codification et la détermination des conditions d'importation des graines de semences et d'engrais agricoles, la formation et l'apprentissage des techniciens et de la main-d'œuvre sur l'utilisation des technologies agricole saines (Biotechnologie)…etc. de manière générale l'utilisation des techniques génératrices de Productivité abondantes et maintenir le développement durable.

A la lumière de cette introduction, nous essayons à travers cet intervention de répondre à la problématique suivante:

Comment on peut tracer une politique agricole en Algérie qui concilié la réalisation de la sécurité alimentaire et le développement durable?

ملخص:

يشكل الامن الغذائي هاجس للعديد من الدول العربية، ذلك أن ما يميز العديد منها هو صعوبة المنطقة الجغرافية التي يسود فيها تضاريس جغرافية جبلية أو صحراوية و محدودية المياه. ما ترتب عليه ضعف المحصول الزراعي و ارتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي.

كل هذه العوامل دفع بلدان العربية للبحث عن طرق تقنية و تكنولوجية كفيلة بتعويض النقص في المنتوج الزراعي و تحقيق الامن الغذائي، لكن قد يكون ذلك على حساب التنمية المستدامة في هذه البلدان، إذ أن الافراط في استعمال الاسمدة و تقنيات تغيير الجيني دون مراعات لتوازن الإيكولوجي و البيولوجي يترتب عليه وفرة المنتوج و تحقيق الأمن الغذائي على حساب التنمية المستدامة للمناطق الفلاحية و خطر مستقبل الأراضي الفلاحية و على صحة الافراد و المزارعين.

و عليه يجب أن تولي الجزائر أهمية قصور لهذه الاشكالية عندا تسطير لساستها الزراعية المستقبلية ووضع الشروط حمائية في مخططاتها لتنمية الفلاحية، بتقنين و تحديث شروط استراد البذور و الأسمدة الفلاحية، تكوين و تدريب التقنين و اليد العاملة على استعمال التكنولوجية الفلاحية السليمة (بيو تكنولوجي)، و بشكلنا عام استعمال تقنيات تحقق وفرات في المنتوج و تحافظ على التنمية المستدامة.

و من ثما يتبين لنا أهمية الاشكالية المطروحة في هذه المداخلة تحت عنوان:

كيف يمكن لسياسة الفلاحية في الجزائر أن توفق بين تحقيق الأمن الغذائي و التنمية المستدامة؟

المقدمة:

تشهد الفلاحة الجزائرية في العقد الأول من الألفية الجديدة, تحديين كبيرين, يتمثل أولهما في جعل الفلاحة محركا حقيقيا لدفع عجلة النمو الاقتصادي, و الثاني ... أكثر أهمية، يتعلق أساسا في تحقيق الأمن الغذائي و ذلك من خلال وضع سياسات فلاحية و ريفية هدفها تطوير الإنتاج الفلاحي و المساهمة في تحسين ظروف معيشة العائلات الريفية (13 مليون مواطن يعيشون في الوسط الريفي).

و لذلك قامت الدولة ابتداء من سنة 2000 بإطلاق برنامج إنعاش طموح- في المجال الفلاحي- من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 , الذي يفتح المجال للمبادرة الخاصة من أجل إنشاء ودعم المستثمرات الفلاحية – حتى ولو بقيت أدوات و إجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية- بغية منه في مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد من خلال رفع مستويات الإنتاج و الإنتاجية. و ذلك من خلال بذل مجهودات هامة و القيام باستيراد كافة التجهيزات الفلاحية و قيام الهيئات التقنية و الإدارية المعنية بالتأطير و نقل التوجيهات ووسائل الإرشاد لتكليفها مع متطلبات المنتجين الجدد.

بعدا ذلك (سنة 2002) تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال دمج العالم الريفي و أصبح يسمى بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و الذي جُعل له أهداف تتمثل في تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي, تثمين كل الموارد المتاحة و أخيرا حماية البيئة, إضافة إلى تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية و دعم سكان الأرياف ذوي الأوضاع الصعبة لتحسين حالتهم من خلال دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة و إنشاء المستثمرات الفلاحية في المناطق الداخلية (الجنوب, الهضاب العليا, الجبال).

ومن أجل التنسيق بين السياسات الفلاحية و الريفية, تم إلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه في جوان2008 في وزارة الفلاحة و التنمية الريفية, و أصبحت الجهود في وضع سياسات التنمية الفلاحية و الريفية متناسقة و منسجمة كذلك في إطار تنفيذها, وتم تعزيز ذلك من خلال المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 الذي سطر السياسة الحالية للتجديد الفلاحي و الريفي و محاور التنمية المستدامة بصفة عامة (2008 إلى يومنا هذا).

أن الهدف الأساسي لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي هو "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل", و ذلك من خلال وضع إستراتيجية تعمل على أشراك قوي لمختلف الفاعلين الخواص و العموميين و ترقية تسيير جديد للفلاحة و الأقاليم الريفية اي تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية للحد من التبعية للخارج.

لكن قد يكون ذلك على حساب التنمية المستدامة، في حالة لم يتم البحث و استعمال طرق انتاجية سليمة و فعالة تضمن وفرة المنتوج بصفة دائمة و بجودة صحية و غير مضر للبيئة.

و من ثما يتبين لنا أهمية تنسيق بين السياسة الفلاحية و الريفية و شروط التنمية المستدامة في وضع استراتيجية فلاحية مستقبلية لدولة، و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لسياسة الفلاحية في الجزائر أن توفق بين تحقيق الأمن الغذائي و التنمية المستدامة؟

I. واقع و سياسة الأمن الغذائي في الجزائر:

أن للأمن الغذائي أبعاد إجتماعية و إقتصادية ، قابلة للقياس و الإحصاء في شكل مؤشرات تعكس مستويات وأوضاع الأمن الغذائي، و تختلف من بلد لأخر بسبب تميز بعض البلدان عن غيرها، بوفرة في الموارد الطبيعية،البشرية والمالية الضرورية للاستغلال الفلاحي مساعدة على تحقيق الأمن الغذائي،

و لذلك من مهم قبل دراسة سياسة تحقيق الامن الغذائي التطرق لبعض مؤشرات الاقتصادية الأكثر دلالة وتعبيرا على مستوى الأمن الغذائي بالجزائر. إذ من خلال الأرقام المقدمة حول نمو السكان وتطور الإنتاج الغذائي، وارتفاع فاتورة الغذاء يمكننا تقدير الفجوة الغذائية الموجودة في الجزائر.

I. مؤشرات الاقتصادية للأمن الغذائي في الجزائر:

أ. نصيب الناتج الزراعي الاجمالي من الناتج المحلي الاجمالي:

عرف الناتج المحلي الإجمالي نموا كبيرا منذ الطفرة النفطية لسنة 2003 لغاية سنة2008، إلى انه عادا لتراجع منذ مطلع سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من التراجع الحاد في أسعار النفط.

جدول رقم 1: نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة النمو الحقيقي للقطاع الفلاحي من سنة 2002 إلى سنة 2010[1]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
الناتج الإجمالي الزراعي (مليون دولار)	/	/	/	7902	8804		11197	/	/	/
نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلى الإجمالي %	**9.18**	9.8	**9.44**	**6,4**	**7.53**	7.6	**6.55**	9.3	**8.42**	**6.40**
معدل النمو %	-5,36	6,75	-3,67	-32,20	17,66	0,93	-13,82	41,98	-9,46	**0.31**
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (مليون دولار)	/	/	/	232	261.31	293.75	321.70	365.25	382.61	/

من خلال جدول يتبين لنا ضعف نصيب مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي أذ في المتوسط لم يتجاوز 6.40 %، كما ان هذه النسبة هي متذبذبة من سنة على أخرى، ما يؤكد عدة استقرار في العملية الإنتاجية و تراجعه معدلات النمو في بعض السنوات.

ب. مساحة الأراضي الزراعية:

إن لمساحة الأراضي وامتدادها دور كبير في توسيع المساحات الزراعية وأثرها على إنتاج المحاصيل الزراعية وتنقسم الأراضي الزراعية كما يلي:

- ✓ **أراضي مستعملة للزراعة** :وهي المساحة الزراعية وتضمن مساحات للزراعات النباتية وأراضي مستريحة.
- ✓ **الأراضي الصالحة للزراعة** : وهي التي تزرع باستمرارية في مدة تقدر على الأقل بخمس سنوات.[2]
- ✓ **أراضي أخرى** : وتنقسم إلى :أراضي فلاحية، أراضي غابية وأراضي غير صالحة للزراعة .

الجدول رقم 2 يوضح: تطور المساحة الجغرافية المزروعة وتوزيع استخدام الأراضي

خلال الفترة 2007 – 2011. **الوحدة: (المساحة: ألف هكتار)**

البيان		2007	2008	2009	2010	2011
المساحة الصالحة للزراعة	مساحة المحاصيل المستديمة	946,13	935,49	930,46	933,54	944,1
	مساحة المحاصيل الموسمية	3895,56	3925,97	4069,39	4225,78	4254,88
	المساحات المتروكة و الغير مزروعة	3573.01	3563.30	3423.50	3275.71	3246.51
	مجموع المساحات الصالحة لزراعة	8414.67	8424.76	8423.34	8435.03	8445.49
إجمالي المساحة الإجمالية للجزائر		238174.10	238174.10	238174.10	238174.10	238174.10
نسبة المساحة الصالحة للزراعة إلى المساحة الكلية		**%3.53**	**%3.53**	**%3.53**	**%3.54**	**%3.54**
مساحة الغابات		4216.38	4228.00	4227.70	4254.80	4255.84
مساحة المراعي		32837.23	32884.88	32955.88	32938.30	32942.08
مجموع الأراضي الزراعية(مزروعة، غابات، مراعي)		45468.28	45537.64	45606.92	45628.13	45643.41
نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الجغرافية الكلية		**%19.09**	**%19.11**	**%19.14**	**%19.15**	**%19.16**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية .الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية .الخرطوم. (المجلد رقم 29 ،2009)
،(المجلد رقم 30،2010)،(المجلد رقم 31 ،2011)،(المجلد رقم 32 ،2012) ،ص1 – 7 .

من خلال الجدول نلاحظ ضعف نصيب الاراضي المخصص للمحاصيل الزراعية المستديمة مقارنة بإجمالي المحاصيل الصالحة للزراعة، إذ تقدر بحوالي 11.24 % فقط، كما يزيد نصيب محاصيل المتروكة و صالحة للزراعة عن 40 %. هذا يوضح فرص المتاحة للمستثمرين الفلاحيين لاستثمار هذه الاراضي بشكل مستديم و تحقيق فعالية انتاجية في المستقبل تضمن تحقيق الأمن الغذائي.

ت. نمو عدد السكان:

الجدول 3: تطور عدد سكان الجزائر في الفترة 2012 – 2005 **الوحدة 1000 (نسمة)** [3]

السنوات	2005	2006	**2007**	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السكان	32900	33481	**34096**	34591	35268	35978	36717	37495
نسبة الزيادة %	/	**1.77**	**1.84**	**1.45**	**1.96**	**2.01**	**2.05**	**2.12**

نلاحظ تزايد نسبة نمو عدد سكان الجزائر من سنة إلى اخرى، و بوتيرة متسارعة.

ت. تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر[4]

جدول رقم 4: تطور الإنتاج النباتي لأهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2006 –2011)

الوحدة (**المساحة** :ألف هكتار، **الإنتاجية** :كلغ/هكتار، **الإنتاج** :ألف طن، **الأشجار**: ألف شجرة)

البيان		متوسط *	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب	*المساحة*	**2592.48**	3267.50	3056.91	1485.24	3243.37	2856.37	2584.54
	الإنتاجية	**1268**	1230	1178	1148	1620	1596	1442
	الإنتاج	**3287.66**	4017.75	3601.91	1702.05	5253.15	4558.57	3727.99
القمح	*المساحة*	**1865.83**	2058.05	1911.71	1006.57	1889.16	1755.73	1672.43
	الإنتاجية	**1249**	1306	1213	1270	1563	1682	1528
	الإنتاج	**2330.26**	2687.93	2318.96	1278.70	2953.12	2952.70	2554.93
البطاطس	*المساحة*	**83.96**	98.83	79.34	91.84	105.12	121.99	131.90
	الإنتاجية	**19612**	22069	18992	23640	25077	27054	29281
	الإنتاج	**1646.67**	2180.96	1506.86	2171.06	2636.06	3300.31	3862.19
الخضر	*المساحة*	**266.02**	283.84	353.99	363.55	393.59	429.35	449.25
	الإنتاجية	**1365**	14076	15606	16691	18525	20124	21300
	الإنتاج	**3631.11**	3995.41	5524.28	6068.13	7291.30	8640.42	9569.24
الفاكهة	*المساحات المثمرة*	/	515.46	521.23	513.03	514.74	528.04	537.45
	الشجار المثمرة	/	230218.65	266014.17	229200.50	218666.87	17378.00	17956.25
	الإنتاج	**2365.26**	2791.14	2216.12	2653.51	3037.01	3350.13	3708.31
مساحة الأعلاف الخضراء		**328.01**	111.15	401.34	99.44	120.02	121.26	136.64
الزراعات المحمية	*المساحة*	**6.47**	7.28	7.40	7.77	7.79	7.86	8.21
	الإنتاج	**300.70**	416.07	398.64	385.35	430.69	522.49	557.86
مساحات الري الحديثة		**855.21**	835.59	834.39	855.72	874.33	874.33	848.23

* متوسط الفترة 2001-2005

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية .الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية .الخرطوم(.المجلد رقم 29 ،) 2009 ،(المجلد رقم 30 ، 2010)،(المجلد رقم 31،) 2011 ،(المجلد رقم 32 ،) 2012 ، ص 39 – 38 ، ص 45 ، ص 63 ، ص 78 ، ص98 – 96 .

بشكل عام هناك تحسن في الإنتاجية الفلاحية من سنة إلى اخرى لكن هذا التحسن يقابله زيادة في متسارعة في عدد السكان ما يشكل عجز دائم لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان و عدم تحقيق فائض في المواد الغذائية بشكل يتيح عملية تصدير المنتجات إلى الخارج.

ج . تطور قيمة ونسبة المواد الغذائية المستوردة في الجزائر:

جدول رقم 5 : تطور قيمة ونسبة المواد الغذائية الأساسية المستوردة في الجزائر[5] الوحدة :مليون دولار

المواد الاساسية	سنة 2010		سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		التطور%	التطور%
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	2010/ 2011	2012/ 2013
الحبوب	1986.67	32.79	4052.10	41.14	3295.03	36.52	3310.34	34.55	103.96	46.

الحليب	993.96	16.41	1544.11	15.68	1268.66	14.06	1261.81	13.17	55.35	0.54-
السكر	678.67	11.20	1163.04	11.81	1010.92	11.21	944.67	9.86	71.37	6.55-
القهوة والشاي	244.69	4.04	356.35	3.62	392.08	4.35	374.74	3.91	45.63	4.42-
الخضراوات	299.41	4.94	394.85	4.01	259.08	3.98	457.98	4.78	31.88	27.54
اللحوم	168.77	2.79	164.61	1.67	256.85	2.85	253.70	2.65	2.46-	1.23-
المجموع الجزئي	4372.17	72.17	7675.06	77.92	6582.62	72.96	6603.24	68.93	75.54	0.31
قيمة الواردات الكلية	6058	100	9850	100	9022	100	9580	100	62.59	6.18

المصدر :وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، الموقع www.douane.gov.dz

من جدول يتبين لنا تزايد حجم استراد المواد الغذائية من سنة إلى أخرى، ما يكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة بالعملة الصعبة و عجز في تحقيق الأمن الغذائي، نتيجة ان جل هذه المواد هي اساسية لصحة الغذائية للأفراد.

2. مفهوم و ركائز الأمن الغذائي في الجزائر: [6]

أ. **مفهوم الأمن الغذائي:** هناك عدة مفاهيم للأمن الغذائي نذكر منها:

- ✓ **على مستوى الأفراد:**[7] هو حصول أفراد المجتمع في الأوقات كلها على الغذاء الكافي الذي يتطلب نشاطهم و صحتهم.
- ✓ **على المستوى الوطني أو الإقليمي:**[8] هو مقدرة البلدان أو البلد على تأمين المواد الغذائية الضرورية لسكانها.
- ✓ **على المستوى العالمي:**[9] هو توافر المواد الغذائية اللازمة لسكان العالم بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية لنمو الإنسان و بقائه في حالة صحية جيدة.
- ✓ **أو الأمن الغذائي:**[10] قدرة شعب أو إقليم على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة لهم لتحقيق وفرة في الإنتاج الغذائي وتنامي هذه القدرة مع تنامي عدد السكان.

قد تختلف تعريفات العلماء و الباحثينُ بعض الشيء، فمنهم من عرف الأمن الغذائي على مستوى الأفراد ، ومنهم من عرفه على مستوى الدولة أو العالم، إلا أنها تكاد تتفق في المفهوم العام للأمن الغذائي وهو حاجة الناس إلى تأمين و ضمان غذائهم في جميع الأوقات، و يمكن التوفيق بين التعاريف السابقة ، وهو قدرة البلد على استثمار وتنمية الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة لتأمن إنتاج غذائي يكفي ساكنيه كماً ونوعاً وتنامي هذه المقدرة مع تنامي السكان.

ب. **ركائز الأمن الغذائي:** تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه " كل الظروف والمعايير الضرورية اللزمة – خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعادة الغذاء– لضمان أن يكوف الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا ملائما للاستهلاك الآدمي؛ فتأمين الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي، وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، و لقد حددت المنظمة العالمية لصحة ثلاثة مراحل لتجسيد الامن الغذائي و هي:

أولا: وفرت السلع الغذائية: وهو توفير السلع الغذائية في المرحلة الأولى بكمية كافية مقارنتا بالحجم السكاني، ثم محاولة تحسين نوعية الغذاء المتوفر لسكان.

ثانيا: وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم: و هو اهتمام الدولة أكثر بنوعية و جودة الغذاء، بهدف موازنة بين الكم و كيف في السلع الغذائية.

ثالثا: محاولة توفير السلع بأسعار في متناول المواطنين: و هو اتاحة الفرصة أمام جميع الطبقات الاجتماعية من تحصيل السلع الغذائية ذات نوعية و جودة، أي أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، و ذلك سواء باستهداف الطبقة الوسطى أو الدنيا عن طريق زيادة في الاجور أو محاولة تقيل في الاسعار بتحمل الدول جزء من سعر او تكلفة المواد الاساسية.

3. سياسة تحقيق الامن الغذائي في الجزائر:

اعتمدت الدولة في تحقيق الأمن الغذائي على تطبيق مخططين، الأول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و ثاني قانون التوجيه الفلاحي الذي جاء في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية وارتفاع اسعار المواد الغذائية في سنة2008 والذي خص قطاع الفلاحة كاستراتيجية للتنمية.

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: [11]

حاولت الدولة انتهاج خمس محاور رئيسية في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متمثلة في: استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، البرنامج الوطني للتشجير، تكييف أنظمة الإنتاج، استصلاح الأراضي في الجنوب، تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع.

➢ **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز** : تسمح هذه الالية بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها، بزيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين بهدف استصلاح واستغلال الأراضي الجبلية، السهبية والصحراوية وتسيير واستغلال الموارد الطبيعية.

ويمنح حق الامتياز لسكان الأرياف خاصة الشباب المؤهلين وذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية، ولإشراكهم في عملية التنمية المحلية و المحافظة على الموارد الطبيعية و تحسين مستوى المعيشية من خلال رفع مستوى دخولهم و مكافحة النزوح الريفي.

وأوكل لمؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية تأطير العمليات، اعتمادا على مجموعة من المراسيم والقرارات المحددة لطرق الاستفادة من الامتياز، ومن أهم أهداف هذه المؤسسة[12]:

- ✓ إعداد صفقات لفائدة برنامج الاستصلاح المبرمج من طرف الدولة.
- ✓ تعبئة واستغلال المواد المالية عن طريق القرض أو التمويل الذاتي.
- ✓ القيام بدراسات متعلقة بالتهيئة العقارية لاستصلاح الأراضي وتنمية النشاطات الزراعية الغذائية لصالح أصحاب الامتياز.
- ✓ تنفيد العمليات التي تهدف إلى تسهيل الاستثمار في إطار الامتياز.

➢ **البرنامج الوطني للتشجير:** [13] و الذي يهدف إلى إعادة تجديد الثروة الغابية ،من خلال غراسة أشجار الفلين وعناية بالأحواض المنحدرة من السدود، لكن مع إعطاء أهمية وأولوية أكثر للأشجار المثمرة لرفع نسبة التشجير إلى 14 %في شمال البلاد، وتم تبني هذا البرنامج من أجل إعادة ضبط أنواع الأشجار المثمرة والاقتصادية وغرس أشجار مثل :

الزيتون، التين، اللوز والكرز...الخ من أجل حماية متوازنة للأراضي الفلاحية وضمان المداخيل الدائمة للفلاحين، وتوفير مناصب شغل.

➢ **تكييف أنظمة الإنتاج:** و ذلك بإشراك المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين الذين يتمثلون في الفلاحين والمستثمرات الفلاحية، بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، بحيث يعمل هذا البرنامج على توجيه الزراعات وفقا لظروفها المناخية، فيمكن تغيير مستثمرة مختصة في الحبوب إلى مختصة في الخضر والفواكه وفقا للظروف المناخية للمنطقة، ويتميز هذا البرنامج بأنه يقدم الدعم مباشرة لأنشطة تسمح بتأمين دخل الفلاحين، من خلال البحث لإيجاد نشاطات ذات مداخيل أنية على المدى المتوسط ،من أجل تعويض الخسائر الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية.

➢ **استصلاح الأراضي في الجنوب:** [14] ثم تبني هذا البرنامج سنة 1992، ومن خلال هذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم أولا إعادة توجيهه وتم وضع هذا البرنامج من حيث الأهداف والشروط وطرق تنفيذه لكي يتم تهيئة أراضي الواحات في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، تم يليه محاولة إنشاء استصلاحات كبرى ومؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى، ستخصص لاحقا للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءات العالية التي تتناسب مع الظروف والبيئة والاستغلال الأمثل للموارد النادرة وخاصة مياه السقي والأراضي الخصبة، كما تقوم محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب بطريقة تكاملية مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

➢ **تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:** ويكون هدفه هو تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني في مختلف الفروع ،وقد تم توظيف مزارع نموذجية كوحدات لمضاعفة المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية.

كما تم إحداث صندوق لدعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الذي استحدث سنة 2000 يهدف لضبط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم مساعدات للفلاحين والمربون، بصفة فردية أو منظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات مهنية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري المتدخلة في نشاطات الإنتاج الفلاحي في مجال التحويل والتسويق والتصدير للمنتوجات الفلاحية والصناعات الغذائية.

➢ **تأطير أجهزة مالية متخصصة في التنمية الفلاحية :** وتتمثل في أهم هذه الأجهزة المالية في: ميزانية التجهيز الفلاحية، القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية، حسابات التخصيص الخاصة.

✓ **ميزانية التجهيز:** إذ تم رصد غلافات مالية معتبرة في برامجه التنموية لدولة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي[15] وهذا من اجل تكييف القطاع الفلاحي و الهيئات المالية.

✓ **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:** تم تجديد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR للقيام بمهامه في منح القروض خلال الموسم الفلاحي، 2000-2001 ، كما تم دعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني

للتعاضد الفلاحي (CNMA) ، و الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرامج، باعتباره هيئة الإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية، وتم تجديد كل الإجراءات المتعلقة بالقرض والتأمين الاقتصادي من أجل إعادة تحويل أنظمة الإنتاج و تطوير أشكال التأمين في مختلف الفروع و المجالات

- ✓ **حسابات التخصيص الخاصة:** وهو آلية تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامجه المتعددة وتتمثل في: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، الصندوق الوطني والتنمية الفلاحية.

ب. قانون التوجيه الفلاحي:

كان من بين اهم الاهداف التي بني عليه هذا القانون هو مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي، باعتبار الامن الغذائي مسألة وطنية وقضية استراتيجية، وتثمين الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة وزيادة تشجيع مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية.

وتضمنت أهداف قانون التوجيه الفلاحي في الأتي [16]:

- ✓ ضمان تطور محكم للتنظيم و لأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، و السماح بالزيادة في إنتاجيته و تنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد ذات الاستعمال الفلاحي.
- ✓ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا و مستداما بيئيا ويضمن ترقية النظرة التساهمية ،التي تعمل على المشاركة الارادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات و يضمن تكريس قواعد الحماية الإجتماعية و ترقية الوسط الريفي.
- ✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية و الحيوانية بصفة مستمرة.

و تضمن قانون التوجيه الفلاحي لأسس تقوم الدولة من خلالها على التعجل في إطار سياسة التنمية و إعادة إحياء الفضاءات الريفية وتكمن هذه الأسس في ما يلي: [17]

- ✓ الاستغلال الأمثل لقدرات كل إقليم بناء على مقاربة اقتصادية و تساهمية مؤسسة على معرفة كافيه وانية للحقائق الطبيعية و البيئية و الإجتماعية لمختلف المناطق.
- ✓ تحسين الظروف المعينة لسكان الريف.
- ✓ تجميع كل الوسائل التي ترصدها الدولة في إطار مختلف أنظمة الدعم لتنمية النشاطات الاقتصادية والحرفية.

II. مخاطر اللجوء لأساليب و تكنولوجيات غير سليمة في تحقيق الامن الغذائي و تأثيراتها على التنمية المستدامة.

1. استعمال التكنولوجيات الحديثة في الزراعة و مدى أدراك للمخاطر المترتبة عنها.

أ. اساليب التكنولوجيا الزراعية:[18]

يمكن تقسيم التكنولوجيات الزراعية الى خمس مجموعات رئيسية هي :التكنولوجيا الميكانيكية ، والتكنولوجيا الحيوية ، التكنولوجيا الكيماوية ، وتكنولوجيا البنية الاساسية ،والتكنولوجيا التنظيمية.

اولاً : التكنولوجيا الميكانيكية :- تتمثل التكنولوجيا الميكانيكية في احلال الالة محل العمل البشرى أو الحيوان ، وتعد التكنولوجيا الميكانيكية الزراعية من نوع التكنولوجيا الموفرة للعمل أو المكثفة لراس المال ، وهناك تاريخ طويل لتطور اساليب التكنولوجيا الميكانيكية الزراعية ودورها في توفير التكاليف او زيادة الانتاجية ، وخفض الوقت اللازم لإجراء مختلف العمليات الزراعية وتتضمن اساليب التكنولوجيا الزراعية الميكانيكية عمليات تجهيز التربة الزراعية ، والات البذار والتسطير ، والات نثر الاسمدة ، الات رش المبيدات ، الات الحصاد والدراس بالإضافة الى الات الري سواء التقليدية او وسائل الري الحديثة

ثانيا : التكنولوجيا الحيوية : ويتمثل ذلك النوع من التكنولوجيا في استنباط اصناف وسلالات جديدة في المجالين النباتي والحيوان تتسم بارتفاع انتاجيتها ومقاومتها للأمراض والآفات وذلك من خلال التهجين او باستخدام الهندسة الوراثية بالإضافة الى زراعة الانسجة النباتية او باستخدام طرق المقاومة الحيوية كبديل للمبيدات الكيماوية الضارة بالبيئة وبالإنسان والحيوان عند تجاوزها لحد معين ، ويتضمن المعنى الواسع لأساليب التكنولوجيا الحيوية الزراعية استخدام الكائنات الحية في الانتاج او تعديل المنتجات الزراعية او تطوير الكائنات الحية الدقيقة لاستخدامات محدد ، وتتضمن اساليب التكنولوجيا الحيوية استنباط السلالات المحسنة للحاصلات المختلفة ، وتحسين السلالات الحيوانية لرفع كفاءتها الانتاجية من اللحوم والالبان والبيض ، وتعتبر التكنولوجيا الحيوية الزراعية من نوع التكنولوجيات الموفرة للأرض لأنها تؤدى الى زيادة الناتج لكل وحدة ارضية

ثالثا: التكنولوجيا الكيماوية : تتضمن التكنولوجيا الكيماوية التقنيات التي تستخدم الطاقة الناتجة من التفاعلات بين العناصر الكيمائية ، وتتمثل التكنولوجيا الكيماوية فى المبيدات الكيماوية ومنظمات النمو والمخصبات الزراعية والاسمدة ، ويستهدف استخدام الاساليب التكنولوجية الكيماوية معالجة أوجه القصور في الأراضي الزراعية وتعويض أي نقص يظهر بها كم ان اساليب التكنولوجيا الكيماوية لها اهميتها في مقاومة الامراض والآفات التي تصيب المحاصيل .

رابعا : تكنولوجيا البنية الاساسية : وتتمثل في الوسائل الحديثة المتعلقة بتجهيزات الري والصرف المغطى وبرامج المحافظة على خصوبة التربة من خلال تحسين الأراضي بالحرث العميق تحت التربة ، وتطهير الترع والمصارف ، وذلك بالإضافة الى البنية الاساسية المتعلقة بجميع المعاملات التسويقية في مرحلة ما بعد الحصاد سواء فيما يتعلق بتخزين المنتجات الزراعية و التي تتسم بطبيعتها بارتفاع قابليتها للتلف ، وكذلك وسائل النقل وبنية تجهيز المنتجات الزراعية للتصدير ، وذلك فضلا عن البنية الاساسية للمعلومات الزراعية .

خامسا : التكنولوجيا التنظيمية : وهى تعتبر شرطاً ضرورياً لنجاح وتطبيق كافة الاساليب التكنولوجية الزراعية الاخرى وذلك نتيجة ان تلك الاساليب يلزم لها اطار تنظيمي مناسب لتطبيقها ويحقق التوازن في الجوانب المتعلقة بتطبيقها اقتصاديا واجتماعيا ، أي ان تكنولوجيا النظم تعمل على توظيف البيانات واستخدامها بالأسلوب الذى يحقق الاستفادة القصوى من كل انواع التكنولوجيا السابقة ، أي ان التكنولوجيا التنظيمية تهدف الى اعداد البيئة المناسبة لاستيعاب انواع التكنولوجيا المختلفة لما تتطلبه من تغييرات مادية وتنظيمية وقانونية وحضارية للظروف المحيطة بالتغير التكنولوجي حتى يمكن استيعابه .

ب. ادراك المختصين في الفلاحة لأهمية الممارسات الزراعة المستديمة: [19]

بين دراسة قام بها باحثين في مجال الفلاحة المستديمة شملة مجموعة من الأخصائيين[20] (الوقائيين، المرشدين الزراعيين والمزارعين) في المجال الفلاحي، حول مدى أدراكهم للأهمية ممارسات الزراعة المستدامة[21]

أظهرت النتائج إن مؤشرات، البالغ عددها 16 مؤشراً، إدراك أهمية ممارسات الزراعة المستدامة كالتالي:

- ✓ بالنسبة للوقائيين حصلت على متوسطات لدرجة موافقة عينة البحث تقع بين2.17 –3.97 درجة، و متوسط للمتوسطات 3.40 . على مقياس من 1 إلى 5 درجة
- ✓ في حين وقع متوسط إدراك أهمية ممارسات الزراعة المستدامة بالنسبة للمرشدين بين 1.95 – 4.40 درجة ، ومتوسط للمتوسطات 3.10 ، على مقياس من 1 إلى 5 درجة.
- ✓ المزارعون على متوسطات تقع بين 1.90 – 2.75 درجة ، ومتوسط للمتوسطات 2.28 على مقياس من 1 إلى 5 درجة.
- ✓ ومتوسط كلي للأوساط المرجحة يقع بين 2.26–3.26 درجة، على مقياس من 1 إلى 5 درجة.

و يمكن عرض هذه المؤشرات الدالة على ادراك أهمية ممارسات الزراعة المستدامة في جدول و يحدد درجة الوسط المرجح في الجدول التالي:

جدول 6: الوسط المرجح والمتوسطات لمؤشرات ممارسات الزراعة المستدامة

ت	المؤشرات	الوقائيون	المرشدون	المزارعون	الوسط المرجح
1	توصي بتجنب استخدام المبيدات الحشرية و البكتيرية و الفطرية	3.42	3.00	2.30	2.75
2	تحترم القيم الإنسانية، أي تحافظ على إشكال الحياة البشرية والنباتية و الحيوانية.	3.87	3.36	2.30	2.96
3	تساعد على تحقيق مردود اقتصادي أفضل للمزارعين	3.97	3.10	2.50	2.98
4	تعمل على توفير منتجات غير ملوثة وذات نوعية جيدة	3.90	4.40	2.15	3.26
5	تحافظ على الموارد الطبيعية	3.65	3.86	2.20	3.04
6	تعمل على استخدام وسائل متعددة غير كيميائية لمكافحة الآفات وتقليص أضرارها	3.85	3.73	2.35	3.11
7	تهدف إلى تحقيق حياة أفضل للمجتمع	3.81	3.40	2.42	3.02
8	تحافظ على سالمة البيئة من التلوث و التدهور	3.95	4.16	1.90	3.06
9	لا يمكن تطبيق الزراعة المستدامة في معظم الأوضاع المناخية ومعظم أنواع الترب	3.87	2.37	2.10	2.52
10	تلحق الأضرار بالحشرات الملقحة مما يقلل نسبة التلقيح	3.30	2.46	1.92	2.36
11	تؤدي إلى زيادة الإصابات المرضية والحشرية للنباتات	2.17	2.80	1.90	2.26
12	لا تؤمن الاحتياجات المتغيرة للمجتمع في الوقت الحاضر و المستقبل	2.65	2.83	2.70	2.73
13	لا توفر حماية للماء الأرضي من التلوث	2.97	2.93	2.55	2.76
14	تلحق الأضرار بالأعداء الطبيعية للآفات (مفترسات/متطفلات)	3.07	2.93	2.75	2.87
15	لا عالقة للزراعة المستدامة بصحة الإنسان والحيوان	2.70	2.16	2.30	2.32
16	تعمل على زيادة العمليات المتعلقة بخدمة المحصول	3.35	1.95	2.16	2.30
	متوسط المتوسطات	**3.40**	**3.10**	**2.28**	**2.76**

المصدر: جبر مجيد حميد العتابي، كاظم هاشم حسين الزبيدي، مرجع سابق ذكره، ص 224.

هذه النتائج تشير على ضرورة توفير منتجات غير ملوثة و ضرورة ايجاد بدائل غير كيميائية لمكافحة الآفات و المحافظة على البيئة غير ملوثة.

أظهرت أن متوسط المتوسطات المرجحة بالنسبة للفئات الثلاث فقد بلغ 2.76 وهو مستوى ادراك متوسط لأهمية الزراعة المستدامة ، مما يستوجب بذل المزيد من الانشطة الارشادية التي تستهدف التوعية بأهمية الزراعة المستدامة لاسيما بالنسبة للمزارعين.

2. مخاطر تفضيل اللجوء لأساليب و تكنولوجيات في تحسين الانتاجية الزراعية دون مراعات للمخاطر على التنمية المستدامة.

أ. المخاطر البيئية: منها: [22]

➢ **الاستعمال المكثف للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية التي تضرّ بالتربة:** إذ إنّها تقضي على كم هائل من الكائنات الحية الدقيقة التي تعيش في التربة، نتيجة مخلفات البروم والكلور والصوديوم التي يفوق تركيزها المعدل الطبيعي في التربة، مما يؤدي فيما بعد إلى قتل التربة وضعف إنتاجيتها، على عكس الفلاحة البيولوجيّة التي تعتمد على الأسمدة الطبيعية في تخصيب التربة، وعدم استعمال المبيدات الحشرية في مكافحة الأمراض التي تصيب النباتات بل تعتمد أسلوب المقاومة البيولوجية، فهناك الكثير من الحشرات التي تقضي على بعض أنواع الفطريات التي تصيب النباتات، فمع المبيدات الحشرية سينتج خلل في التوازن البيئي خصوصاً على النظام البيئي الذي يضم المساحة الزراعية.

➢ **اللجوء في الفلاحة إلى الري المتكرر:** والذي يؤثر سلباً في رفع ملوحة التربة، ويؤدي إلى تسرب المياه الممزوجة بالمواد الكيماوية إلى المياه الجوفية وتلوثها، وبما أنّ هذه الفلاحة موجهة إلى السوق فهي لا تضمن جودة الإنتاج لأنّه ملوث بالمبيدات الحشريّة، على عكس منتجات الفلاحة البيولوجية أو التقليدية التي تتميز بنكهتها ورائحتها الطبيعية، ومكوّناتها الغذائية المفيدة كالأملاح، والفيتامينات، والمواد العضويّة الأخرى المفيدة للجسم، لهذا تحتوي الكثير من الأسواق على منتجات تكون قبل موسم نموها وحصادها بفترة.

➢ **الانسياب أو التسرب الجيني gene flow:** وهو انتقال الجينات الجديدة novel genes من المحاصيل المعدلة وراثيا GM crops إلى المحاصيل العادية الموجودة فى البيئة المحيطة يعتبر من أهم المخاطر التى تشغل بال العلماء والمهتمين بقضايا البيئة. فالنباتات المعدلة (GM) يمكن أن تختلط مع السلالات الأخرى من النباتات البرية (الخلط الخارجى outcrossing) لإنتاج ما يعرف بالعشب الفائق أو السوبر super weed وهو نبات قوى يمكن أن يحل تدريجيا محل النباتات المحلية أو يصبح من الآفات الزراعية التي تتداخل مع زراعة المحاصيل وتعوق نموها ، فيؤدى ذلك فى النهاية إلى القضاء على التنوع البيولوجى biological diversity ، فمثلاً، وجد الباحثون فى المكسيك أدلة تشير إلى تسرب جينات من نبات الذرة المعدل Bt corn الى محاصيلهم المحلية. ورغم وجود اعتراضات على مثل هذه الدراسات، إلا أن احتمالات انتقال الجينات من النباتات المحورة وراثياً إلى النباتات الطبيعية تبقى قائمة ما لم تتخذ كافة الاحتياطات لمنع حدوث ذلك .

بعض الباحثين يحاولون، باستخدام نفس الطرق المتبعة فى التحوير الجينى، منع الخلط الخارجى بيولوجياً وذلك بالحد من قدرة النباتات المعدلة وراثيا على التكاثر. فهناك جينات تسمى جينات الإنهاء terminator genes تسبب العقم أو انخفاض الخصوبة infertility إذا وضعت فى جينوم النبات. هذه الجينات تستخدم في عدد من الأغراض منها:

- ✓ حماية حقوق المحاصيل المعدلة وراثيا GM حيث لا يمكن إعادة زراعة البذور الناتجة من هذه المحاصيل.
- ✓ عدم حدوث الخلط الخارجي وما يعقبه من إمكان نشوء صفات غير مرغوبة. ولكن، هذا الأسلوب واجه بعض الاعتراضات على أساس أن التحكم في المقدرة التناسلية للبذور يعطى الفرصة للشركات الكبيرة أن تتحكم في الأسواق مما يؤثر بالسلب على المزارعين فى البلدان النامية الذين يعانون الفقر والمجاعة .

ب- المخاطر الصحية: منها:

- ➢ يؤثر الاستخدام المتكرر للمبيدات الحشرية في إصابة الإنسان بالكثير من الأمراض مثل مرض السرطان، والتهابات الرئة والتسمم وغيرها، نتيجة تطاير رذاذ هذه المواد في الجو واستنشاقها، أو ملامستها لجلد الإنسان.
- ➢ على الرغم من أن استهلاك محاصيل GM في دول كثيرة من العالم لم يؤد إلى تأثيرات خطيرة على الصحة حتى الآن، إلا أنه من الواجب دراسة التأثيرات على المدى الطويل. ومن أهم القضايا التي غالباً ما تثار عند مناقشة هذا الموضوع هو الخوف من أن محاصيل GM قد تنتج سموم أو مواد مثيرة للحساسية toxins or allergens يمكن أن تدخل فى السلسلة الغذائية للإنسان .

ومن المعروف أن أي بروتين غريب ينتجه النبات GM نتيجة إدخال جين لم يكن موجودا من قبل فى هذا النبات أو فى غيره من النباتات المعروفة لنا يمكن أن يسبب حساسية للإنسان الذى يأكله . ومن ناحية أخرى ، فمن المحتمل أن يؤثر اللعب فى الجينات على التركيب الغذائي nutritional makeup للمنتجات بأن يرفع أو يخفض من عناصر أخرى غير التى يقصدها الباحث .

و منه ان التحوير الوراثي للمحاصيل قد يؤثر في مجتمعات بدرجة أكبر من غيرها، فمثلا لو حدث تعديل في محصول معين وليكن الأرز وأصبح يصيب من يأكله بالحساسية فإن الدول التي تعتمد على الأرز كغذاء رئيسي ستصاب بالحساسية أكثر من تلك التي تعتمد على القمح كغذاء رئيسي وقس على ذلك أي شيء آخر.

III. سبل التوفيق بين الأمن الغذائي و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

1. الإجراءات الإدارية الاستعجالية المتخذة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي:

من بين التوصيات التي خلصت إليها لجنة التحقيق البرلمانية في تقريرها، بعدا الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011 بسبب ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية (السكر و زيت)، [23] و التي تعكس وجود ازمة في توفير السلع بأسعار في متناول الجميع المواطنين، و التي تندرج أيضا في تحقيق التنمية المستدامة:

- ✓ تشجيع ودعم زراعة البذور الزيتية كالصوجا وعباد الشمس، وكذا قصب السكر والشمندر السكري.
- ✓ تشجيع الاستثمار في نشاط عصر البذور الزيتية وقصب السكر والشمندر السكري، بدل من استيراد الزيت الخام والسكر الخام لتطوير صناعة إنتاج الزيت والسكر، من أجل تقليص فاتورة الاستيراد، والاستفادة من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني .
- ✓ إعادة النظر في المؤسسات العمومية التي تمت خوصصتها ولم تحقق النتائج المرجوة، مع التفكير في آلية ضبط السوق لهذه المواد الإستراتيجية ضمانا للاستقرار الاجتماعي.
- ✓ إعادة النظر في تنظيم الدواوين العمومية وسيرها، لإضفاء أكثر شفافية وفعالية على نشاطها

- ✓ يستدعي تضاعف فاتورة الاستيراد لسنة 2011 ، إعادة النظر في إجراء تعويض فوارق والإعفاءات من الحقوق والرسوم الجمركية لصالح المتعاملين، بتسقيف حجم الاستيراد الممثل للاحتجاجات الوطنية الحقيقية، وذلك من أجل ضبط النفقات وتخفيف العبء على الخزينة.
- ✓ دعوة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لاتخاذ إجراءات لتحسين نوعية القمح المنتج محليا، من خلال التأكد من جودة البذور ومطابقتها للخصائص المطلوبة.
- ✓ تشجيع البحث العلمي في مجال الزراعة والاستفادة من الطاقات العلمية الوطنية.
- ✓ الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك الأسري لمواد السكر والزيت والخبر، وذلك بالعودة إلى برامج تربوية هدفه المحافظة على صحة المستهلك وتقليص الفاتورة الغذائية.
- ✓ إعادة النظر في استعمال الأكياس البلاستيكية في تعبئة الحليب المدعم بسعر 25 دج، واستبدالها بوسائل تعبئة أخرى أكثر ملائمة لصحة المستهلك.

أن هذه التدابير الاستعجالية للحكومة رغم نجاحها على المدى القصير إلي أنها بينه وجود نقائص كثيرة في الأمن الغذائي بالجزائر، ما يستدعي القيام بإجراءات فعلية و هيكلة ترمي إلى التوفيق بين بين متطلبات الامن الغذائي و تحقيق التنمية المستدامة.

2. أهداف قانون التوجيه الفلاحي الداعمة لتنمية المستدامة:[24]

يمكن أن توجه الدولة مجهوداتها لتحقيق الامن الغذائي بشكل مستدام من خلال التطبيق الصارم للأهداف المسطرة في قانون التوجيه الفلاحي، و عمل على وضع أليات و الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، و يرمي قانون التوجيه الفلاحي إلى:

- ✓ تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد و تنفيذ المخططات والبرامج
- ✓ ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية و المحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة تسمح بالتطور المطلوب.
- ✓ إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية و دعمها لإنتاج البذور و الشتائل ، وكذا الحيوانات المنوية الإناث.
- ✓ تحسين مستوى و إطار معيشة الفلاحيين و سكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف ايجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية.
- ✓ التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة و تطوير التشغيل فيها.
- ✓ المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية و تثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية و تكيف أنظمة إنتاج تتناسب و قدرات هذه الأراضي.
- ✓ المحافظة على الثروة العقارية و تنميتها في طريق الدقة التنظيم العقاري و تحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية.
- ✓ السماح بتوسيع القدرة الفلاحية و تثمينها بأعمال لاستصلاح و إعادة تنظيم العقار الفلاحي.
- ✓ السماح بثمين الموارد الوراثية الحيوانية و النباتية و حمايتها.
- ✓ تعزيز الحماية الصحية النباتية و الصحية الحيوانية و كذا سلامة المنتجات الفلاحية.

- ✓ المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين و المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية.
- ✓ وضع وسائل و آليات تنظيمية و معيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات و الإنتاج.
- ✓ وضع نظام إعلامي و معلوماتي وتقني و اقتصادي و إحصائي و ضمان مرافقته للنشاط الفلاحي.
- ✓ التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي و التكوين المستمر و البحث و الإرشاد.
- ✓ ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع و تكثيفها و إدماجه.
- ✓ السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج لا سيما في المناطق المهددة بالتدهور.
- ✓ ضمان التنمية الفلاحية و الريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم و المحافظة على الطبيعة و حماية الأحواض المخدرة.
- ✓ السماح بتثبيت الكثبان الرملية و تجديد الغطاء النباتي للمراعي و حماية السهوب و مناطق الرعي.
- ✓ ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية و تثمينها لسقي الأراضي الفلاحية.
- ✓ ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية و تكثيف الإنتاج الفلاحي.

كل هذه الأهداف هي أساسية في تحقيق الأمن الغذائي و المحافظة على التنمية المستدامة في الجزائر.

3. التوفيق بين متطلبات الانتاج الفلاحي الوفير لتحقيق الأمن الغذائي و تحقيق التنمية المستدامة:

لتحقيق الأمن الغذائي المسطرة في قانون التوجيه الفلاحي تم تحديد مجموعة من تدابير تنطوي ضمن تحقيق التنمية المستدامة خصت: أدوات التوجيه الفلاحي، العقار الفلاحي، التدابير الهيكلية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي

أ. **أدوات التوجيه الفلاحي** : تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في: مخططات التوجيه الفلاحي، مخططات وبرامج التنمية الفلاحية و الريفية، أدوات تأطير العقار الفلاحي.

✓ **مخططات التوجيه الفلاحي** : و تكون على مستوى الولاية و المنطقة و عبر المستوى الوطني و تمثل الإطار المرجعي لأعمال حفظ الفضاءات الفلاحية و المحافظة عليها واستغلالها العقلاني واستعمالها الأفضل ضمن احترام القدرات الطبيعية .

✓ **مخططات او برامج التنمية الفلاحية و الريفية:** تهدف هذه المخططات إلى تحديد إستراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية ويتشكل المخطط الوطني للتنمية من البرامج تتضمن: تكييف انظمة الانتاج و الإنتاج الفلاحي، تحسين الانتاج والانتاجية للفلاحين، تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي، المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها، استصلاح الأراضي، التشجير واعادة التشجير، مكافحة التصحر، تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية، تنمية الفلاحة الجبلية، تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.

✓ **أدوات تأطير العقار الفلاحي:** تهدف إلى التحكم في العقار الفلاحي التابع لملكية الدولة والملكية الخاصة، بهدف عدم استعمالها في نشاطات فلاحية أي حماية طابعها الفلاحي، وقد تم إنشاء فهرس خاص من خلاله تتدخل الدولة إذا استعملت الاراضي الفلاحية في وجهة أخرى غير فلاحية. وأيضا تم تحديد خريطة لتحديد الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية تحدد كيفيات وشروط تمييز الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية وتصنيفها. كما انه لا يمكن إلغاء تصنيف أي ارض كانت فلاحية إلى ارض غير فلاحية إلا بمرسوم يتخذ من مجلس الوزراء.

ب. **الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي:**

ويهدف إلى تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية، من خلال آلية جديدة تسمى بالامتياز والذي يعني به انه عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية، و تتعلق هذه الآلية بالأراضي التابعة لأملاك الدولة بحيث لا يمكن استغلال الأراضي الواجب إصلاحها والتابعة للأملاك الخاصة للدولة إلا في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي استصلحتها الدولة ، أو في شكل ملكية عقارية فلاحية بالنسبة للأراضي التي استصلحها المستفيدون في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وكذا الأراضي غير المخصصة التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

كما يكون الاستغلال الفعلي للأراضي الفلاحية إلزاميا على كل مستثمر فلاحي شخصا طبيعيا أو معنويا كان . وفي وقت لاحق تم اصدار قانون خاص يحدد كيفية الإستفادة واستغلال الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز .

قانون الإمتياز: يهدف إلى تحديد شروط كيفيات استغلال للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة و من خلاله يتم منح حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة، عن طريق دفتر شروط مدة إقصائها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية ،و يشمل الأراضي الفلاحية التبعة للدولة بما فيها الأملاك السطحية و هي مجموع الأملاك الملحقة باستثمار الفلاحة و لاسيما منها المباني و الأغراس و منشآت الري.

كما ألغيت تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها استغلالا رشيدا ،بسبب تشتت القطع كما يجب توفير الظروف التي تشجع على استعمال التقنيات والوسائل العصرية لاستغلال وحدات الإنتاج وتسييرها ، ويتم تحديد كيفية تنفيذ الهيئات الريفية التي تنظم تخصيص الأراضي وتسهل استغلالها بإنجاز الأشغال الملحقة مثل شبكة الري والتطهير والصرف والمواصلات وفك العزلة عن المستثمرات وتقليص الأضرار التي لحقت بالثروة العقارية الفلاحية خاصة جراء إقامة تجمعات بشرية وهياكل قاعدية للنقل.

ت. **التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي:**

وتقوم هذه التدابير بتثمين الإنتاج الفلاحي بحيث تخضع المنتجات الفلاحية الموجهة للأسواق الفلاحية أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة ومن اجل تثمين هذه المنتجات وترقيتها يؤسس نظام نوعية يسمح ب: تمييز المنتجات حسب نوعها، إثبات شروط خاصة لانتهاجها أو لصناعتها لا سيما في مجال الفلاحة البيولوجية، تحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها، إثبات بان إنتاجها أو صناعتها يتم حسب المهارات وأنماط الإنتاج المرتبطة بها.

ث. **التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي فيما يخص الحماية البيئية و الصحية للمجتمع:**

- ✓ حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية ،ويعني بذلك تدعيم أنظمة تحديد المسار وتكييفها ومراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها ،
- ✓ كما تهدف هذه التدابير إلى حماية الثروة الحيوانية والنباتية والمحافظة على الصحة الحيوانية والنباتية وتحسينها وتحسين الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني او النباتي

- ✓ تقوم بذه الاجراءات كل من سلطة الصحة النباتية و السلطة البيطرية، كما يمكن الاستعانة بالمخابر الخاصة بالتحليل التي تكون معتمدة لهذا الغرض لا نجاز مهام التشخيص،
- ✓ يجب ان تتوفر في التغذية الموجهة للحيوانات كل الشروط الصحية وأن تحتوي على الحصص الضرورية لتنمية الإنتاج الحي واني، وان لا تشكل خطرا صحيا أو تؤدي إلى أضرار مباشرة أو غير مباشرة على المستهلك ،
- ✓ ولضمان الأمن الصحي للأغذية يمكن تقييد أو منع إدخال إلى التراب الوطني المنتوجات الخطيرة أو السامة والمنتجات الصيدلانية وعرضها في السوق و حيازتها ووصفها ولو بغرض علاجي ، والأغذية الموجهة للحيوانات المنتمية للأنواع الموجهة لحومها وموادها للغذاء البشري.
- ✓ ولذلك يتم انشاء نظام تحديد مسار الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني وايضا يتم انشاء نظام يتم من خلاله تحديد مسار النباتات بغرض تعزيز الأمن الصحي للأغذية.

ومن تدابير الهيكلة الخاصة بالمنتج الفلاحي ايضا ضبط المنتجات الفلاحية بهدف تحقيق توازن بين العرض و والطلب قصد حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وهذا يتم عن طريق:

- ✓ تدابير تحفيزية للجمع والتخزين وهياكل التخزين والشحن والنقل.
- ✓ تدابير دعم المنظمات المهنية والمهنية المشتركة الفلاحية.

كما تقوم اجهزة للمتابعة والتقييم من اجل المساهمة في التكفل بوظيفة ضبط المنتجات الفلاحية لا سيما بإنشاء مراصد للفروع أو للمنتجات الفلاحي.

الخاتمة:

أن الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011 بسبب ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، عكس وجود ازمة في توفير السلع بأسعار في متناول الجميع، و هي من المظاهر على وجود ضعف في الأمن الغذائي في الجزائر و ما يترتب عليه من انعكاسات على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

لقد كلفت الإجراءات المتخذة من الحكومة انا ذاك، الخزينة العمومية 30 مليار دينار خاصة بدعم أسعار الزيت و السكر و 23 مليار دينار جزائري كإجراء يتضمن إعفاء جمركيا وجبائي بداية من منتصف شهر فيفري 2011، هذه الإجراءات، و أن مكنت من امتصاص الغضب المواطنين خلال فترة وجيزة إلى انها دفعة بالحكومة إلى ضرورة التفكير في أليات تحقيق الأمن الغذائي سواء المتعلقة بتنظيم السوق أو مناهج المستعملة في الفلاحة.

أن اشكالية الجزائر في تحقيق للأمن الغذائي، لا يكمن في عدم وجود برامج أو مخطط لتنمية الزراعية، و لكن في تفعيل الأهداف المسطرة في هذه المخططات في الواقع، مع وجوب استعمال الوسائل الكفيلة بحقيق الاكتفاء الذاتي و تحقيق التنمية المستدامة، بحيث أشار قانون التوجيه الفلاحي إلى ضرورة:

- ✓ تحسين الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني او النباتي
- ✓ حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية ،ويعني بذلك تدعيم أنظمة تحديد المسار وتكييفها ومراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها ،
- ✓ حماية الثروة الحيوانية والنباتية والمحافظة على الصحة الحيوانية و النباتية.

✓ توفير كل الشروط الصحية التغذية في الموجهة للحيوانات.

✓ تقييد أو منع إدخال إلى التراب الوطني كل المنتوجات الخطيرة أو السامة والمنتجات الصيدلانية، لضمان الأمن الصحي للأغذية .

أن احترام سلامة المسار الإنتاجي للحوم و الأغدية و سلامة استعمال المبيدات و الأسمدة و الابتعاد عن البذور المعدلة جينيا، لا يتعارض مع ارتفاع الإنتاجية الفلاحية و لا يقلص من المردودية الإنتاج الفلاحي بل يدعم الثقة في العلامة التجارية للمنتوج الفلاحي الجزائري على المستوى الوطني و الأجنبي، و يدعم استمرارية الطلب على المنتجات الفلاحية الوطنية، و من ثما خلق فرص عمل دائمة للفلاحين و تحقيق كل اشكال التنمية المستدامة.

---

[1] **المصدر :**بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر. 2010 / 2005 و **التقرير الاقتصادي العربي الموحد . 2009 ،ص 68 و جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية 2009، ص 16.**

[2] وتنقسم إلى: أراضي الزراعات النباتية، أراضي غير مزروعة، أراضي الزراعات الدائمة، أراضي مخصصة للمراعي و أراضي استغلال فلاحية غير منتجة .

[3] **المصادر :** الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نتائج 2005 ، رقم 36 ، نشر 2007 ، ص. 9

- Evolution de la population résident totale et de la croissement naturel, CNAS, 2010, p2

[4] .عبد القادر فار ، يحيى مناصري، **المداخلة واقع القطاع الفلاحي في ظل المخططات التنموية في الجزائر**، "الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية" ، يومي 28 و29 /2014.

[5] سليمان بوفاسة أ .يحيى مناصري، **دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي – حالة الجزائر 2014 - 2000 (م.)**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول " القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية" يومي 28 و 29/ 2014 ، **كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-المدية.**

[6] نفس المرجع

[7] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الكتب الإقليمي لشرق الأدنى، **السياسات الزراعية السعرية : مواد تدريبية على التخطيط الزراعي** ، روما، نشرة رقم 3 ، 1993، ص. 224

[8] صبحي القاسم، ملخص كتاب **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1982، ص82

[9] عبد السلام محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، 1998 ، ص .13

[10] توفيق سالم النجفي، المنضمات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، مطبعة اليرموك، بغداد، 1999 ، ص16

[11] بتصرف، محمد بن شهرة، **سياسات الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي، (الجزائر ، المغرب ، تونس)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012. ص 75 – 102.

[12] بوعزيز عبد الرزاق، **محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري :دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000– 2004. ص 52.

[13] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 . بيروت، 2010

[14] جرموني مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها :دراسة حالة البويرة**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام،2005، ص 93.

[15] الذي شهد القطاع الفلاحي من خلاله دعما حيويا، عن طريق تخصيص غلاف مالي بقيمة 55.9 مليار دينار أي بنسبة % 11 من القيمة الإجمالية للبرنامج.

[16] قانون التوجيه الفلاحي، جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 46، 10 أوت 2008، ص 6.

[17] نفس المرجع ص 6-7.

[18] **أشرف كمال عباس** ، التطبيقات الزراعية للتكنولوجيا، **أستاذ الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية،**

http://ashrafkamal1950.blogspot.com/2013/07/blog-post_5702.html, mai 2017.

[19] جبر مجيد حميد العتابي، كاظم هاشم حسين الزبيدي، البحوث المنجزة في مجال الزراعة المستدامة وقاية الخضروات ومستوى معرفة وإدراك المزارعين والمرشدين الزراعيين والوقائيين لها،)1(: 116-118 ,)مجلة الفرات للعلوم الزراعية – - (1) : 216-228، (2009)، قسم الإرشاد الزراعي/ كلية الزراعة جامعة بغداد، 216-228.

[20] استهدف البحث تحديد البحوث المنجزة في مجال الزراعة المستدامة للخضر (التخصص الوقائي)لكل من المؤسسات البحثية، كلية الزراعة جامعة بغداد قسم وقاية النبات، وزارة العلوم والتكنولوجيا الدائرة الزراعية قسم المكافحة المتكاملة، والهيئة العامة للبحوث الزراعية قسم وقاية المزروعات للمدة 1996-2006 - ،و تحديد مستوى معرفة الوقائيين والمرشدين الزراعيين والمزارعين بنتائج البحوث، وتحديد إدراكهم لبعض الممارسات التي تتضمنها الزراعة المستدامة ،فضلا عن تحديد العلاقة بين مستوى معرفة المرشدين الزراعيين وبعض العوامل المستقلة .شمل البحث جميع الباحثين في المؤسسات البحثية، الوقائيين والمرشدين الزراعيين في مديرية زراعة بغداد وشعبها الزراعية.

[21] لتحديد الأهمية النسبية لكل ممارسة فقد تم حساب أهمية كل ممارسة وذلك بضرب كل قيمة رقمية بعدد أفراد العينة الذين استجابوا لتلك القيمة، ثم قسم المجموع على عدد إفرادها.

[22] مسعد مسعد شتيوى، **لتطبيقات الحديثة للبيو وتكنولوجيا في الزراعة، أستاذ فسيولوجيا الحيوان ورئيس قسم الإنتاج الحيواني، كلية العلوم الزراعية بالعريش- جامعة قناة السويس، مقال منشور على أنترانت** http://www.aun.edu.eg/arabic/mag/mag6/a3.htm#0 ماي 2017. و موقع http://mawdoo3.com

[23] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المجلس الشعبي الوطني، **تقرير لجنة التحقيق البرلمانية**، حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، أكتوبر 2011 ، ص.117

[24] قانون التوجيه الفلاحي، جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 46، 10 أوت 2008، ص 8.